



الجمهورية اللبنانية



شعوب متمكنة  
أمم صامدة.

برعاية دولة رئيس مجلس النواب

ورشة عمل حول

دعم تنفيذ إتفاقية الامم المتّحدة لمكافحة الفساد في لبنان

مجلس النواب، الخميس، 5 كانون الأول 2013

كلمة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

الأستاذ محمد فنيش

## أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام،

تلتقي اليوم، في مناسبة جديدة، أردناها لدعم تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في لبنان. هذه المناسبة تسبق بأيام، تاريخ 9 كانون الأول المخصص لليوم العالمي لمكافحة الفساد. وفي هذه الأيام المملأ بالأحداث والتطورات قد يعجب البعض لتنظيم مثل هكذا حدث وحول موضوع مكافحة الفساد تحديداً وفي هذا الظرف بالذات. إلا ان الموضوع وعلى الرغم من أهميته يستدعي منا مقارنته بشكل واقعي وأمين. فلبنان، وعلى الرغم من كل ما يقال وينشر، خطأ خطوات ثابتة وأكددة نحو تنفيذ الإتفاقية الأممية وإن لم تظهر كل نتائجها بعد.

فمنذ ان أجاز القانون رقم 33 تاريخ 2008/10/16 للحكومة الإنضمام إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تمّ الكثير ويبقى الكثير. إلا ان الثابت ان الحكومة عملت بشكل مدروس ومنسق على مواكبة عملية التنفيذ فعلاً لا قولاً. وأولى تجليات هذه الترجمة العملية بدأت بالمساهمة من خلال الشبكة الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في إعداد إقتراحي قانونين متعلقين بالحق بالوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد.

تبع ذلك تكليفنا لجائناً قانونية متخصصة وضع مشاريع قوانين حول الإثراء غير المشروع والصفقات العمومية وتضارب المصالح وتعديل قوانين الهيئات الرقابية لجهة تعزيزها واعطاءها دوراً عصبياً. فضلاً عن وضع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية إستراتيجية الحكومة الإلكترونية والرقم الموحد للمواطن الذي من شأن اعتمادهما تقريب الإدارة من المواطن والحدّ من السمسرات والرشوة.

هذه النصوص القانونية وكما تعلمون هي جزء من الموجبات الملقاة على عاتق الدولة اللبنانية. والجهود الرسمية لم تكنف بذلك إذ أصدر دولة رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 2011/156 تاريخ 2011/12/27 الذي شكل بموجبه لجنة وزارية برئاسته مخصصة لموضوع مكافحة الفساد. كما أصدر قراراً ثانياً وفي اليوم ذاته رقم 2011/157 تاريخ 2011/12/27 نص على إنشاء لجنة فنية برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تضم قضاة وإداريين كبار من مختلف الإدارات والجهات المعنية بمكافحة الفساد. هذه اللجنة الفنية كلفناها بوضع الإجابات المطلوبة ضمن قائمة التقييم الذاتي، وذلك تمهيداً لعملية الإستعراض التي سيخضع لها لبنان في مطلع العام القادم. وهي، اي اللجنة، أنجزت المطلوب منها وأصدرت تقريرها، المنشور والموزع اليوم، وقد تمّ إبلاغه إلى الجهات المسؤولة في الأمم المتحدة وفقاً للأصول .

هذا، وقد طلبنا من بعض أعضاء اللجنة الفنية المنوه عنها أيضاً وضع مقترحات إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وزعت هي أيضاً عليكم اليوم. وقد تمّ ذلك بالتعاون مع البرنامج الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هذه المقترحات مطلوب مناقشتها والتعليق عليها وتعديل ما يلزم منها بغية التوصل إلى وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد أسوة بالعديد من الدول العربية التي سبقتنا في هذا المجال.

أيها الحضور الكريم،

مكافحة الفساد عملية ضخمة ومضنية تحتاج للكثير من الوقت والإمكانات. إلا ان هذا لن يثبينا عن المضي قدماً بالعمل، وفق الإمكانيات والظروف، للحدّ من انتشار هذه الآفة.

وان شاء الله، وبفضل تعاون الجميع، حكومة ومجلساً نيابياً وقطاع خاص ومجتمع مدني لا بدّ ان تقترن هذه الجهود بالنجاح.

والله ولي التوفيق.

\*\*\*